مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: ثقافة المواطنة : مفهومها – شروطها الموضوعية
اسم الكاتب: أ.م.د. شاكر عبدالكريم فاضل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1118
تاريخ الاسترداد: 2026/05/11 23:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

ثقافة المواطنة : مفهومها – شروطها الموضوعية

Citizenship's Culture : Its Concept and Objective Conditions

الكلمة المفتاحية : المواطنة، ثقافة المواطنة، المفهوم.

Keywords: Citizenship, Citizenship's Culture, Concept.

أ.م.د. شاكر عبدالكريم فاضل

كلية القانون والعلوم السياسية - جامعة ديالى

Assistant Prof. Dr. Shaker A. Fadhil
College of Law and Political Science - University of Diyala
E-mail: shakir_mohamed2000@yahoo.com

ملخص البحث

إنّ الوصول إلى مجتمع المواطنة يعّد غاية كل نظام ديمقراطي، ذلك أنّ المواطنة هي محور الممارسات الديمقراطية، فهي إذا هدف وهي كذلك وسيلة. وبلا مواطنة تضحى الديمقراطية شكلاً بلا محتوى، وبناء على ذلك يحظى الموضوع بالأهمية من هذا الجانب.

ومثلما لكل نظام سياسي ثقافة تسانده، فإن للنظم الساعية لبناء الديمقراطية ثقافة المواطنة، التي تتجسد في قيم ومعايير سلوكية وتقاليد متعددة، مثل: احترام الآخر فلا يعود هنالك أنا مطلقة تحتكر الحقيقة والكمال لنفسها وتنكرها على غيرها. وبلا شك أنّ احترام الآخر يعني الاقرار بوجود رأي آخر، مما يتيح المجال لحرية الرأي والتعددية الفكرية والسياسية. وأيضاً من قيم المواطنة قيمة التسامح، إذ بقدر ما تبدو قيمة التسامح معنوية وأخلاقية، فأنها بالضرورة تعني القبول بالآخر فكرياً وسياسياً، والاستعداد النفسي لتقبل حلول الأخر في السلطة بالتداول السلمي والدوري للسلطة. وصناديق الاقتراع ميدان حسم الصراع السياسي، وليس الاحتكام إلى السلاح، وغيرها من المبادئ التي من شأنها تعزيز مفهوم المواطنة.

لقد اتسع مفهوم المواطن في الوقت الحاضر، ليتجاوز المفهوم التقليدي الذي يقصره بالمقيم على أرض الوطن، ليصبح مفهوم المواطن هو الإنسان المشارك في الحكم والسلطة السياسية، والمؤثر عليها بوسائل متعددة. ولتعزيز ثقافة المواطنة، فأن عدداً من الشروط يجب توافرها، كفيلة بتحقيق ذلك، وهذا ما حاول البحث تناوله، عبر محاور البحث التي توزعت إلى مبحثين: المبحث الأول؛ اهتم بدراسة مفهوم المواطنة وتتبع تطورها التاريخي. والمبحث الثاني؛ تناول جملة من الشروط اللازمة لإنماء ثقافة المواطنة. منها: شروط سياسية وشروط قانونية، وشروط اجتماعية، وشروط تربوية وثقافية.

المقدمـــــة

يزداد الحديث في عالمنا اليوم عن مفهوم المواطنة وعملية تعزيزها وبنائها وخاصة في المجتمعات التعددية التي تشهد تحولات سياسية باتجاه الديمقراطية، وخصوصاً في البلدان العربية. ذلك أنّ المواطنة مرتبطة بالديمقراطية فكراً وممارسة. غير أنّ عملية ترسيخها وخصوصاً في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تحتاج إلى جهودٍ فكرية وسياسية وتثقيفية، وبنى اجتماعية واقتصادية ومؤسسات سياسية.

إنّ الوصول إلى مجتمع المواطنة يعّد غاية كل نظام ديمقراطي، ذلك أنّ المواطنة هي محور الممارسات الديمقراطية، فهي إذا هدف وهي كذلك وسيلة. وبلا مواطنة تضحى الديمقراطية شكلاً بلا محتوى، وبناء على ذلك يحظى الموضوع بالأهمية من هذا الجانب.

اشكالية البحث: إنّ مفردة المواطنة، لا تحمل معنى واحداً متفقاً عليه يصلح أنّ يكون تعريفاً لها، فهي مفردة تعبر عن حالة تغير في مكانة الفرد وعلاقته بالدولة والسلطة على مدى حقب تاريخية، وعلى تنوع المكان. ولقد اتسع مفهوم المواطنة في الوقت الحاضر، ليتجاوز المفهوم التقليدي الذي يقصره بالمقيم على أرض الوطن، أو الذي يتعامل معه كمجرد فرد، ليصبح مفهوم المواطنة الشاملة، هو الإنسان المشارك في الحكم والسلطة السياسية، والمؤثر عليها بوسائل متعددة. والذي يشكل محور الحياة الاجتماعية والسياسية للنظم الديمقراطية، يحاول البحث الاجابة على الأسئلة التي تثيرها هذه الحقيقة. كيف تم تحديد المواطن؟ ما ابرز الانتقالات التاريخية في مفهوم المواطن؟ ماهي المتغيرات التاريخية التي تقف وراء ذلك التغير في المفهوم؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مركزية مفادها: أنّ عددا من الشروط يجب توافرها، منها: شروط سياسية وشروط قانونية، وشروط اجتماعية، وشروط تربوية وثقافية، كفيلة ببناء ثقافة المواطنة. وهذا ما يحاول البحث دراسته، بمنهج وصفي تحليلي، عبر محاور البحث التي توزعت إلى مبحثين: المبحث الأول؛ واهتم بدراسة مفهوم المواطنة وتتبع تطورها التاريخي. والمبحث الثاني؛ تناول جملة من الشروط اللازمة لإنماء ثقافة المواطنة.

المبحث الأول

مفهوم المواطنة : المعنى اللغوي وتطور المفاهيم

عند البحث في مصطلح (المواطنة) كمفهوم فأن ذلك يعني تتبع المدلول اللغوي والاصطلاحي للمفردة.

المطلب الأول : المعنى اللغوي:

جاء في مختار الصحاح أنّ (الوطن) محل الإنسان. و (أوطان) الغنم مرابضها. و (أوطن) الأرض و (وطنها) و (استوطنها) و (اتّطنها) أي اتخذها وطناً. و(توطين) النفس على الشى كالتمهيد. و (الموطن) المشهد من مشاهد الحرب قال الله تعالى: " لقد نصركم الله في مواطن كثيرة"[١].

البحث في المعجم اللغوي العربي يفيد أنّ لفظة "المواطنة" واردة من مزيد الثلاثي الخام المعجمي (و ط ن) من خلال الثلاثي المزيد بالألف من وطن، حيث نقول واطن من وطن، والوطن : المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله.

وقد أفاد المنجد في اللغة هذه المعاني ونقلها في قوله: (وطن : يطن وطناً بالمكان: أقام به. وطن نفسه على الأمر وللأمر: هيأها لفعله وحملها عليه. والبلد: اتخذه وطناً. واطن على الأمر: أضمر أنّ يفعله معه. أوطن إيطاناً بالمكان: أقام به. واستوطن البلد : اتخذه وطناً. الوطن : جمعه أوطان: منزل اقامة الإنسان ولد فيه أو لم يولد. المواطن : الذي نشأ معك في وطن واحد أو الذي يقيم معك فيه [٢].

ويبدو من المعنى اللغوي في العربية، الوطن رقعة أرض واضحة المعالم مواطنها أو مستوطنها ساكنها والمواطن من يقاسم الاخرين العيش في أرض الوطن. أي أنّ البعد السياسي غير واضح المعالم في هذا المعنى. وحول علاقة مصطلح "المواطنة" ودقته في اللغة العربية للتعبير عن مصطلح (Citizenship) في الحضارة الغربية. هنالك وجهتا نظر:

الأولى: تعتقد أنّ الترجمة العربية تثير اشكاليات، فيقول : أنّ أولى الاشكاليات تكمن في الأصل اللغوي للكلمة، فالمواطنة والمواطن في العربية من الوطن "المنزل" تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله حسب ابن منظور في لسان العرب. ومن هذا المعنى أخذ مفهوم الوطنية الذي دخل أيضاً بمعنى رابطة العاطفة والانتماء إلى وطن. وغالباً ما انحسر معناها في ذهن القائل والسامع بأبناء هذا الوطن، اتباع لقادة أو رعايا لسلطان. أو يشير إلى الانتماء ويعمق الولاء للوطن على حساب غير المواطنين من سكانه. ولقد انتقد هذا المفهوم لأنه غيب عن الواقع وابعد عن الذهن مفهوم المواطنة واهميته في بناء وعي حضاري ينسجم مع طروحات الشرعية الدولية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني[٣].

الثانية: وهي على العكس من الوجهة الأولى، ويمثلها أغلب الباحثون العرب، إذ لا يرون القصور في ترجمة مصطلح (**Citizenship**) بكلمة المواطنة في اللغة العربية، وحججهم. الفهم الايجابي لمدلول المواطنة في استخدام عدد من الكتاب العرب لهذا المصطلح وتوظيفه من أجل تطوير الحياة السياسية العربية وصولاً إلى نظم حكم ديمقراطية. فعناوين كتب مهمة ظهرت مثل (مواطنون لا رعايا) لخالد محمد خالد، وكتاب فهمي هويدي. (مواطنون لا ذميون) وهذا يعني أنّ مفردة مواطنة نجحت في ايصال المعنى. ومن هنا فأن الترجمة العربية لمصطلح (**Citizenship**) بالمواطنة يمكن اعتبارها ترجمة مقبولة وموفقة، حيث رأى فيها الباحثون والمفكرون العرب تأصيلا للمفهوم وتقريباً له من ذهن الإنسان العربي وربطه بفكرة الوطنية ذات الاهمية المركزية في العمل المشترك بين جميع المواطنين من أجل النهضة الحضارية ومن أجل تحقيق الاندماج الوطني وبناء الدولة باعتبارها مؤسسة مستقلة عمن يحكمها يتساوى جميع المواطنين في القرب والبعد عنها، ويتمتعون جميعا بحقوق مدنية وسياسية واجتماعية كما يتحملون واجبات متساوية دون تمييز[٤].

ويتضح من الاتجاهين السابقين في الفكر العربي، الاول: الذي يجد أنّ مواطن ومواطنة باللغة العربية لا تفي المعنى لمصطلح (**citizenship**) باللغة اللاتينية، والثاني: يرى أنّ التعريب يفي بالمعنى إذ وفقاً له لا يستقيم منهجياً أنّ ننطلق من الاشتقاق فقط بل

يجب الانطلاق من الوضع الذي يحتم استعمال هذه المفردة أو تلك ويجب تحليل الموضوع من عدة زوايا حتى يتبين المقصود من هذه المفردة أو تلك وليس غيرها.

إنّ المواطن يأخذ جذره من الوطن، فالوطن في اوسع معانيه يمنح المنتمي إليه: الاقامة والحماية والتعليم والاستشفاء والحرية وحق الحكم واستعمال الفكر واليد واللسان والذكريات والعواطف، وتلك حقوق يلتزم بها –ولا نقول– يمنحها الوطن للمواطن. ويلتقي مفهوم المواطن مع المفهوم الاسمى للإنسان فتصبح المواطنة انسانية مضافا إليها التعلق بشخص آخر يشاركه الوطن ويقتسم معه مضامين الوطن والمواطن. وليس أكثر دقة في هذا المفهوم من كلمة المواطنة في العربية لأنها مفاعلة بين اثنين (الذين قد يصبحون عشرات أو ملايين) يتفاعلون حول الوطن فيقتسمون كل الانتماءات وكل الحقوق والواجبات. أما في المجتمع المختل التوازن عندما تغيب قيم المواطنة فيضحى المواطنون وكأنهم "لا ينتمون إلى وطن" واحد، ولا يواطن احدهم الآخر، تجمعهم الارض ولا يجمعهم ما تمنحه الارض للإنسان.

ولابد من الإشارة إلى العلاقة الوثيقة بين المواطنة والوطنية، فالوطنية تعني أنّ يكون المواطن مع وطنه في محنته، كما كان الوطن مع المواطن في سرائه.

المطلب الثاني- تطور المفهوم :

تتعدد تعاريف المصطلح، إذ شهد المصطلح تطوراً تاريخياً، لذلك يصعب وضع تعريف ثابت وجامع للمواطنة. فلقد عرفت بأنها : المشاركة الواعية والفاعلة لكل شخص دون استثناء ودون وصاية من أي نوع، في صلب الأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة[٥].

تشير دائرة المعارف البريطانية إلى المواطنة بأنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة. وأن المواطنة تسبغ على المواطن حقوقا سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة.

وتعرف موسوعة كولير الامريكية كلمة (Citizenship) وتقصد بها مصطلح المواطنة ومصطلح الجنسية دون تمييز، بأنها أكثر اشكال العضوية في مجتمع سياسي اكتمالا. هذين التعريفين غالباً ما تشير لهما العديد من البحوث التي تتناول المواطنة. ولكن من المفيد أنّ يتم اعتماد التعريف الاجرائي للمواطنة، إذ هو أكثر عملية ويلامس الواقع إلى حد كبير.

وقد تم تعريف المواطنة اجرائيا، بأنها[٦] : وضع يجمع عدداً من المفاهيم الأساسية :

١- وضع قانوني : ابسط معاني المواطنة هو أنّ تكون عضواً في مجتمع سياسي معين أو دولة بعينها. وعادة ما تكون رابطة الجنسية معياراً اساسياً في تحديد من هو المواطن ويصبح تبعاً لذلك المتمتع بجنسية دولة ما مواطناً بالمعنى القانوني ويترتب على "المواطنة القانونية" جملة الحقوق والواجبات.

٢- مشاركة في الحياة العامة : ثاني معاني المواطنة يتمثل في المشاركة في الحياة العامة. وعادة ما يشار إلى ذلك بـ (المواطنة الفعالة) وتشمل مجالات كثيرة مثل، انتخابات حرة حرية الاجتماع والتنظيم. انتخابات نزيهة : ومن هنا المواطنة الفعالة لا تشمل فقط حقوق وواجبات على المواطن مدرجة بالقانون، لكنها تذهب إلى أبعد من ذلك، أي تحديد معايير السلوك الاخلاقية والاجتماعية التي يتوقعها كل مجتمع من مواطنيه.

٣- العضوية السياسية: ثالث معاني المواطنة هو العضوية في مجتمع سياسي معين وهو ما يعادل الانتماء إلى دولة أو كيان سياسي بعينه. هي قضية سيكولوجية تمس الشعور بالانتماء للوطن وليس مجرد الاقامة فيه. وتضعف بسبب عدم الحصول على حقوقه المختلفة، أو بسبب التميز أو تزايد الفساد الذي يضعف الروح الوطنية. كذلك يرتبط الشعور بالانتماء إلى الوطن بالتكامل الاجتماعي يعني ذلك إذا شعر الافراد، المختلفون في الدين والمذهب والثقافة الخلفية الاجتماعية والارتباط السياسي بالانتماء إلى الوطن، فإن ذلك يودي تلقائياً إلى اندماج وانصهار كل المواطنين معا في كيان سياسي واحد دون

تفرقة بينهم. أما إذا غاب أو ضعف شعور بالانتماء إلى الوطن فان ذلك ينعكس سلباً على التكامل الاجتماعي.

٤- الرفاهة الاجتماعية : يشمل رابع معاني المواطنة، حق كل مواطن الحصول على فرص متساوية لتطوير جودة الحياة التي يعيشها ويتطلب ذلك توفير الخدمات العامة للمواطنين وبخاصة الفقراء والمهمشين، وايجاد شبكة أمان اجتماعي لحماية وأن يظل لها صوت في التأثير في السياسات العامة، في احيان كثيرة يحد الوضع الاقتصادي من حرية تمتع المواطن بحقوق المواطنة ومن قدرته على المشاركة في الشأن العام.

٥- سلوك تعليمي : يشير خامس معاني المواطنة إلى الانشطة التعليمية التي تساعد المواطنين أنّ يكونوا مواطنين فاعلين مشاركين يتصرفون بمسئولية اتجاه مجتمعهم وشركائهم. وهو أمر تحتاج إليه الدول الديمقراطية التي لا يستطيع النظام أنّ يعمل بها بكفاءة دون مشاركة مواطنيها على نطاق واسع. هذه المعاني المتنوعة لمفهوم المواطنة متكاملة متداخلة يصعب التفريق بينها.

يعد مفهوم المواطنة مفهوماً حديثاً نسبياً، إذ تطور مع تطور الدولة الحديثة، بينما كانت الدول في الصور القديمة والوسيطة بأشكالها الملكية والامبراطورية والاقطاعية، انما توصف افراد شعبها بتوصيفات مختلفة مثل: الاحرار والعبيد، الراعي والرعية، السادة والعبيد وما شابه ذلك من توصيفات تراتبية تلغي مبدأ المساواة بين الافراد، وتمكن بعضهم من اخضاع الاخر وظلمه وحرمانه من كثير من حقوقه، وبالطبع فإن ذلك يبتعد كثيراً عن مفهوم المواطنة كما تفهم في العصر الحديث.

تعطي القواميس الاجنبية لمعنى (**citizenship**) أي عضو المدينة (**city**)، معنى الانتماء إلى المدينة، وتعبير المدينة يفيد في الاصطلاح اليوناني واللاتيني القديم معنى التنظيم السياسي في منطقة، فالمدينة قبل أنّ تكون أرضا هي هيئة جماعية، تجمع بين اعضائها وحدة تاريخية ونمط من العبادات والشعائر. والمنتمي إلى هذه الهيئة هو ما يسمى عضو المدينة، فثمة علاقة حميمة بين الهيئة والعضو فيها: المدينة الحقة تنجب العضو الحق، كان هذا ما

عبّر عنه افلاطون في الجمهورية عندما شدد على العلاقة الحميمة بين السياسة والاخلاقيات(٧).

وفي الاستعمال اليوناني لكلمة مواطن فأن ارسطو يقصد بالمواطن هو المساهم في اقرار القوانين ومجموع هؤلاء المواطنون يشكلون دولة – المدينة (city – state) أي الهيئة السياسية. وفي ذلك يقول: الدولة بما هي، ككل مجموع آخر تام ومؤلف من اجزاء كثيرة، ليست إلا اجتماع عناصر، والمواطنون هم العناصر ذاتها للدولة. وعند ارسطو لا يكون المرء مواطناً بمحل الاقامة وحده، لان محل الاقامة يملكه أيضاً الاجانب المقيمون والعبيد. كذلك لا يكون المرء مواطناً بمجرد حق المداعاة لدى القضاء مواطن مدعياً أو مدعى عليه...أنّ المعنى المطلق للمواطن الحق على الوجه الأتم وفقاً لأرسطو أنما هي التمتع بوظائف القاضي والحاكم(٨).

وعلى الرغم من وجود انواع عديدة من المواطنين حسب الاوضاع الدستورية والسياسية لدول – المدن اليونانية، بينّها ارسطو، لكن رأيه: أنّ الذي يكون مواطناً تماما هو الذي له نصيب من السلطات العامة. ويذكر قولاً لهوميروس : أنّ المرء اجنبي حين لا يشارك بنصيب في الوظائف العامة، وفي كل مكان حيث يعنى بستر هذه الفروق السياسية فذلك إنما هو خدعة لأولئك الذين ليس لديهم في المدينة إلا محل الاقامة (٩).

والرأي ذاته نجده عند روسو، إذ المواطن لديه هو المشارك. فعند حديثه عن ما ينتج عن العقد الاجتماعي من شخصية عامة، كانت فيما مضى تأخذ اسم (مدينة)، وتسمى الآن باسم الدولة كتب: "أما المشاركون فانهم يتخذون بصورة جماعية اسم الشعب ويدعون فرادى بالمواطنين كمساهمين في السلطة السيادية، وبالرعايا بصفتهم خاضعين لقوانين الدولة"(١٠).

وعندما يجيب عن تساؤل كيف تصون السلطة السيادية (الدولة) نفسها؟ فأنه يرى : "أنّ جوهر الهيئة السياسية هو في توافق الطاعة مع الحرية، وأن كلاً من كلمتي رعية وصاحب السيادة تنطوي على علاقة متبادلة ومتماثلة مع الاخرى تلتقي فكرتها في كلمة واحدة هي المواطن"(١١).

وبرأي روسو أنّ الدولة القوية يجب عليها : "إعمار البلاد واسكانها بالتساوي، وممارسة الحقوق نفسها حيثما كان فيها، وتعميم الرخاء والحياة، أنّ الدولة تصبح على هذا النحو أقوى دولة يمكن أنّ تكون وأفضلها حكماً"(١٢). ويبدو أنّ المواطنة في مفهوم روسو، لم تعد امتيازاً محتكراً من نخبة سياسية واجتماعية معينة، بل حق يحظى به كل الافراد في المجتمع ويمكنهم من ممارسة حرياتهم وحقوقهم الاجتماعية والسياسية، وخصوصاً تلك التي تتعلق بالشؤون العامة في المجتمع.

أضحى تعبير المواطنة –خلال التجربة التاريخية– جزءا من نظام سياسي يقوم على الدستور، ودولة وطنية تقوم على السيادة الوطنية، سيادة شعب على أرض محددة، و جزءاً من حقوق وواجبات ينتظم فيها الفرد بموجب عقد اجتماعي يضحى فيه الفرد مواطناً في دولة. تحقق ذلك في التاريخ الغربي الحديث، وكان ابرز تجلياته اعلان الاستقلال الامريكي ١٧٧٦م وأفكار الثورة الفرنسية ١٧٨٩م وقبلها ادبيات التنوير، وبصورة خاصة إعلان حقوق الإنسان والمواطن ١٧٨٩م. تلك هي مرجعية مفهوم المواطنة التجربة التاريخية الغربية، التي أضحت على الرغم من المقاومات الايديولوجية لها، تجربة تنحو لأن تصبح نموذجاً عالمياً، ومن هنا نعتها (المواطنة) بصفة المفهوم الفلسفي، أي الفكرة بوصفها مجردة وعامة أو على الأقل قابلة للتعميم(١٣).

وفي منتصف القرن التاسع عشر، بدء مفهوم المواطنة يتحدد بالعلاقة بين الفرد والدولة وبدلالة المساواة أمام القانون، والمشاركة في الحياة العامة، وقد أصبح مفهوم المواطنة نموذجاً مثالياً يأخذ فيه المواطن صورة الفرد الذي يعي انتمائه الاجتماعي والسياسي. فالوعي بالانتماء والمواطنة ضرورة مدنية، وهذا يعني أنّ الفرد لا يستطيع أبداً أنّ يشارك في الحياة العامة من غير هذا الوعي، ولا يمكن لمشاركته أنّ تكون فاعلة ما لم يمتلك الوعي المطلوب بالانتماء والروابط التي تشده إلى المجتمع في اتجاه المصلحة العامة(١٤).

أما مفهوم المواطنة الحديث الذي ظهر في القرن العشرين، فأنه يعني تنمية أفق مشاركة الأشخاص والافراد في الحياة المجتمعية والسياسية مشاركة حرة مسؤولة، وذلك عبر الصيغ

الديمقراطية الحديثة للمشاركة الحرة من : انتخابات وتصويت وحق الترشيح وتشمل هذه المماسة الحرة الحق في التظاهر وفي الاعتراض، وفي ممارسة حرية القول والتعبير. كما أنه يحق للمواطن بصيغة مفهوم المواطنة هذا أنّ يشارك في الجمعيات والمنتديات والممارسات السياسية وأن يعبر بالأدوات التي يمتلك عليها عن رأيه وتطلعاته في الشارع والمنزل ومكان العمل(١٥).

ومع أهمية هذا التحديد الاجرائي لمفهوم المواطنة، يمكن القول بأن هذه المواصفات في التجربة العملية لحياة المجتمعات والشعوب مازالت لدى الكثير من الدول مجرد أسس نظرية الواقع بعيد عنها كثيراً وخصوصاً في بلدان العالم الثالث والبلدان العربية.

يميز كثير ممن تصدوا لتأريخ مفهوم المواطنية إلى نمطين وهما ما يطلق عليه تعبير "الجمهوري المدني" وما يسمى "التقاليد اللبرالية".

النمط الاول– الجمهوري المدني: أو ما يطلق عليه "الكلاسيكي" و"الانساني المدني" ذهب تفكيره إلى القول، بأن افضل شكل للدولة يقوم على دعامتين، وهما : مواطنية اشخاص يتمتعون بالفضيلة السياسية، ونمط عادل للحكم، حيث ينبغي أنّ تكون الدولة "جمهورية" بمعنى أنها دولة محكومة بالدستور، وليست محكومة كيفاً ولا استبدادياً. فكلا العنصرين –السلوك المدني الصالح والشكل الجمهوري للدولة– أساسيان، ولهذا السبب جاء تعريف "الجمهوري المدني". أنّ وجود مجتمع من المواطنين الاحرار، مستحيل تحت الاستبداد والطغيان، كما أنّ "الجمهورية" كانت مستحيلة من دون الدعم الفعال ومشاركة المواطنين. لذلك فأن المواطنية تستتبع بشكل اولي الواجب والفضيلة المدنية. طرحت عند ارسطو وميكافيلي وروسو(١٦).

النمط الثاني– النظرة الليبرالية البديلة: تطورت في القرنين السابع عشر والثامن عشر واصبحت الاقوى بأشواط في القرنين التاسع عشر والعشرين. وحجة هذه المدرسة في التفكير أنّ الدولة موجودة لمنفعة مواطنيها، وهي ملتزمة، فعلا، بأن تضمن لهم حقوقاً يتمتعون بها. مع ملاحظة أنه، عندما كان كتّاب وسياسيو القرنين السابع عشر والثامن عشر يشيرون إلى

الحقوق، كانوا يقصدون بها الحقوق المدنية والسياسية، على الرغم من أنّ محاولة ظهور مبكر حصلت للحقوق الاجتماعية في زمن الثورة الفرنسية[١٧].

لذلك مر مفهوم المواطن والمواطنة بتطور تاريخي إذ طالما تم التفريق بين وضع الاصيل مقابل الطارئ (معاهد ضيف عابر) مقيم، المساهم مقابل المجاور، فمنذ ارسطو إلى كانت مروراً بروسو كانت المواطنة من نصيب فرد له مؤهلات ذكر لا انثى، حر لا عبد عاقلٍ لا معتوه، راشد لا قاصر، فاضل لا بذيء، تقي لا فاجر، امين لا خائن. في التاريخ الانكليزي ينظرون للدولة الوطنية كأنها شركة ويستخدمون لفظ المساهم حقوقه هي مؤهلاته، وفي "عهد المكانا كارتا ١٢١٥م" حقوق منزوعة من الملك، وتاريخ الدستور الانكليزي العرفي هو تاريخ تثبيت هذه الحقوق. الوثائق الفرنسية وثيقة الحقوق ١٧٨٩م، ووثائق الثورة الامريكية تتكلم عن شخصية واحدة موصوفة الإنسان المواطن وليس عن المواطن المجاور أو المساكن. ولكن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م وما تلاه من اتفاقيات وعهود تتعدى سيادة الدولة الوطنية عالمية فاليوم الاعتراف بحق كل فرد أينما حل المواطن العالمي ويواجه هذا الاتجاه انصار الخصوصية أو الاصالة الثقافية بالرفض في حين أنّ انصار العولمة واجهوا ذلك بالقبول. واضحت المواطنة الحديثة –تاريخياً– رزمة من الحقوق والواجبات القانونية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، التي تتعلق بالعلاقة بين الحاكم والمحكومين، وكانت ثمرة وحصيلة النشاط العقلاني لبزوغ الدولة الحديثة. وبدون استقرار عنصر المواطنة، فأن ممارسة السلطة تصبح استبدادية، وبالنتيجة تولد عدم الاستقرار. لذلك من الضروري تهيئة الشروط الموضوعية لبناء ثقافة المواطنة، لتعزيز التجربة الديمقراطية في بلادنا.

المبحث الثاني

الشروط الضرورية لإنماء ثقافة المواطنة

وغني عن البيان فأن هوية الدولة الحديثة كما نشأت نموذجها في أوربا الغربية في العصر الحديث هو نموذج الدولة –الأمة، ولقد ساهمت الظروف التاريخية في المجتمعات الغربية في تكوين ذلك النموذج. غير أنّ الواقع الدولي قد افرز نماذج عديدة وكثيرة لدول حديثة تقترب من نموذج الدولة– الأمة، لكن يصعب الجزم بأنها دولة لأمة واحدة بل احتوت في تكوينها على عناصر متعددة من الأعراق والاديان والمذاهب والإثنيّة. وهنا تثار أسئلة هي كيف يبنى مجتمع تعددي يشعر ابناءه بأنهم كل موحد (متحد) يتجاوزون بها جميع انتماءاتهم الأولية ليجعلوا الانتماء للوطن اعلى منها جميعاً؟ وكيف يتعامل الوطن عبر مؤسسته السياسية الكبرى (الدولة) مع ابنائه على نحو يشعرهم بأنهم امام الوطن سواء.

إنّ الاجابة عن هذه الاسئلة وتقديم الحلول الناجعة لجعل الأمر ممكناً هي ذاتها عملية بناء "المواطن" وترسيخ "المواطنة". وتأسيساً على ذلك، وبالاطلاع على التجارب الديمقراطية وقوانين التطور الانساني، يمكن تأشير جملة من الوسائل الشروط الضرورية اللازمة لذلك، من خلال مطلبين، الأول وفيه يتم تناول الشروط السياسية والقانونية. والمطلب الثاني وفيه يتم تناول الشروط الاجتماعية والثقافية.

المطلب الأول- الشروط السياسية والقانونية:

بنية وآليات عمل النظام السياسي إذا كانت تعمل بالآليات الديمقراطية فأن ذلك بالتأكيد يساهم في تنمية المواطنة الديمقراطية، وكذلك عمل المنظومة القانونية لها دور في ذلك.

أولاً– الشروط السياسية:

أنّ تتضمن آليات عمل النظام السياسي أوسع مشاركة شعبية في العملية السياسية أي دمقرطة النظام، ولكن ليس شرطاً أنّ يكون ذلك على الطريقة الغربية فلكل مجتمع خصوصيته، وبالتالي من حقه أنّ يقيم النظام الذي ينسجم معها. اعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطة يعزز المواطنة لان ذلك يخلق شعوراً حقيقياً لدى المواطنين بأن السلطة ليست حكراً لفرد أو مجموعة قليلة وإنما هي تعبير عن إرادة الشعب وممثلة عنها وبالنتيجة فأن فكرة السيادة الشعبية تبقى مصانة في ظل هذا المبدأ ومثل هذا التوجه يضفي انطباعاً بأن المواطن له نصيب في السلطة مما يعزز من مفهوم المواطنة. الرقابة السياسية على عمل مؤسسات الدولة ومبدأ محاسبة المسئولين عن السلطة فالمبدأ هو حينما تكون السلطة فأنه يجب أنّ تكون هنالك مسؤولية هذا المبدأ إذا ما اعتمد فمن شأنه أنّ يمنع الاستبداد بالسلطة والتعسف والظلم في استخدامها، ذلك أنّ المواطنة الشاملة التي تمنح حق مشاركة جميع البالغين تقريباً، والحريات المدنية والسياسية الشاملة التي تسمح بالتعددية في التنظيم وحرية تداول المعلومات، بالإضافة إلى الانتخابات، بين كل دورة انتخابية واخرى، يجب أنّ يكون المواطنون قادرين على التأثير في السياسة العامة من خلال مختلف الوسائل غير الانتخابية، مثل الانضمام إلى مجموعات الضغط والتحركات الاجتماعية، التي تشجع بالضرورة على التعاون، فضلا عن المنافسة بين المواطنين[١٨].

وفي هذا الاطار يحدد الباحثون شروطاً لابد من توافرها كي تحقق الانتخابات ديمقراطيتها بفاعلية، كما حددوا في الوقت نفسه، الكيفية التي يسعى بها الحكام المستبدون في تقويض ذلك وبناء انظمة انتخابية استبدادية. هذه الشروط هي[١٩]:

١– أنّ تقوم الانتخابات الديمقراطية بتمكين المواطنين من الحكم إذا فازوا بشكل حر. لكن المستبدين سيحولون دون تطبيق المساءلة والرقابة الانتخابيتين على شرائح كبيرة من القوى السياسية.

٢- تتطلب الانتخابات الديمقراطية مشاركة حرة من قبل مختلف الاحزاب السياسية والمرشحين، وقد يستثني الحكام الاستبداديون منافسيهم اللدودين من المنافسة عن طريق وسائل عدة تبدأ بالأحكام التعسفية وقد تصل إلى القتل.

٣- من شروط الديمقراطية، تكوين الناخبين لآرائهم وخياراتهم بحرية مع التأكيد على اتاحة المعلومات لهم. لكن الانظمة التسلطية تلجأ إلى استغلال سيطرتها على المال ووسائل الاعلام التابعة للدولة أو الخاصة بغرض ضمان عدم عدالة التغطية الاعلامية.

٤- قد يناقض المستبدون المبدأ الديمقراطي في حق التصويت العام، من خلال التلاعب في قوائم التسجيل، أو ابعاد الناخبين خلال حملات تطهير اثني.

٥- يستخدم كل من المال (من خلال شراء الاصوات) والعنف لسرقة حق الناخبين في الاختيار الحر والسري في صندوق الاقتراع.

٦- تقويض الامانة الانتخابية عن طريق مجموعة متنوعة من وسائل التزوير، بدءاً من تزوير هويات الناخبين إلى تدمير صناديق الاقتراع التي تكثر فيها الاصوات المعطاة للمعارضة.

٧- قد يلجأ النظام التسلطي إلى نقض الديمقراطية وسلب حق المنتخبين في ممارسة الحكم.

إنّ الشروط الآنفة الذكر تعد أسساً منطقية وضرورية لنظام الحكم الديمقراطي، وإذا انتهك احدها فأن ذلك يقوض الديمقراطية، ويعد النظام الانتخابي مشجعاً لتوليد نظام الحكم الاستبدادي. وبذلك لا يضحى لمفهوم المواطنة أي مغزى ذو جدوى. فثقافة المواطنة مرتبطة بنسق ديمقراطي حقيقي.

ثانيا- شروط قانونية : القاعدة القانونية إذا ما تم تعريفها، تعريفاً اجتماعياً، فهي تقنية تنظيم المجتمع أي الية تجاوز الفوضى وتنظيم العلاقات الاجتماعية. ويستفاد من هذا أنّ القانون وسيلة يمكن لها بفعل طبيعة دورها أنّ تقوم بخلق المواطنة وتكريسها عبر نصوص القانون وتطبيقاته، وعلى ذلك فإن دولة ما تريد بناء المواطنة لابد لنظامها القانوني أنّ يتضمن المساواة والعدل وأن ذلك لا يكون إلا باشتماله على امورٍ عديدة اهمها؛ دستور يحظى بالشرعية ينص في مواده على المساواة والعدل وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وليس ذلك

فحسب بل ويوفر الضمانات القانونية والمؤسساتية التي تجعل ذلك ممكناً؛ فصل السلطة القضائية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية فصلاً تاماً، وان لا يكون ذلك في النصوص فحسب بل أنّ تتخذ اجراءات عملية وآليات واضحة لإنجاز ذلك؛ بناء نظام قضائي قوي قادر على صيانة وحفظ حقوق المواطن ورفع الظلم عنه. وعدم تسيس القضاء وجعله حيادياً في الصراعات السياسية، بحيث يصبح حكماً قادراً على الفصل في النزاعات التي تحدث بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، لابد من مناقشة مفهومي الجنسية والمواطنة، والتمييز بينهما. تمثل المواطنة، باعتبارها الرابطة السياسية بين الفرد والدولة، الوسيلة التي يمكن للفرد أنّ يشكل جزءاً من المجموعة السياسية للدولة التي يعيش فيها. لذلك فان المواطنة مرتبطة بشرط الجنسية. وعليه فأن شروط منح الجنسية الأصلية تعكس اهمية واقعية للطبيعة الديمقراطية للدولة. أنّ الاستبعاد من رابطة المواطنة لعدد كبير من الاشخاص المقيمين منذ فترة طويلة في اقليم الدولة بفعل قانون جديد للجنسية، يهدد بمخاطر تخفيف الطابع الديمقراطي لهذه الدولة، إذ يخفض عدد الاشخاص الذين يمكن أنّ يمارسوا حقوقاً سياسية[٢٠].

إنّ الجنسية التي تشكل العلاقة الفعالة بين الفرد والدولة، في الحالات التي تبدو فيه قوانين الجنسية معيبة، أنّ القانون الدولي يمكنه أنّ يعارض مرة واحدة: قوانين الجنسية التقييدية جداً، التي لا تعترف بالنتيجة بالعلاقة الفعالة بين بعض الافراد ودولتهم المقيمين فيها. ثم القوانين الواسعة جداً التي، على العكس، تخفف هذه العلاقة ولا تعترف بها كمعيار لمنح الجنسية. أنّ النقطة المشتركة بين هذين النموذجين من القوانين أنها لا تعتبر العلاقة الفعالة والحقيقية بين الفرد والدولة معياراً لمنح المواطنة[٢١].

ويمكن القول بأنه من الجوهري أنّ تكون مواطناً في الدولة التي تستقر فيها، حاملاً لجنسيتها، لأن هذه الصفة تمنح الضمانة الأساسية لإقامة اطار من الوجود وكذلك ممارسة الحقوق المدنية والسياسية التي لا غنى عنها للتنمية الطبيعية للشخص. ويبدو أنه في الدول الديمقراطية الغربية يتمتع كل من يجمل الجنسية من البالغين بحقوق المواطنة فيها، وهذا

الوضع ليس نفسه في الدول غير الديمقراطية، إذ تكون الجنسية مجرد تابعية وليس بالضرورة حاملها يتمتع بالمواطنة.

المطلب الثاني- الشروط الاجتماعية والثقافية:

الانظمة السياسية تحيا في ظل بيئة اجتماعية ثقافية تتأثر بها من ضمن مؤثرات اخرى، ولذا لا يمكن عزل عملية بناء الثقافة الديمقراطية عن شروطها الاجتماعية والثقافية.

أولاً– الشروط الاجتماعية:

في كل واقع هناك بناء اجتماعي من نوع معين، أي أنّ هناك قوى اجتماعية معينة تتفاعل فيما بينها صراع – تعاون في اطار نمط من العلاقات الاجتماعية وفي السعي لترسيخ مفهوم المواطنة اجتماعيا فان نمط العلاقات الاجتماعية التي تنسجم مع فكرة المواطن وبناء المواطنة لابد لمثل هذا النمط من قوى اجتماعية حية تسانده وهذه لن تظهر إلا في مجتمع ذو خصائص معينة من ابرزها، مجتمع حديث قد تجاوز سمات المجتمع التقليدي، أي أنّ القوى التقليدية ونظام علاقاتها الاجتماعية لم تعد تطغى على المجتمع وتهيمن عليه، بل تتحول إلى منظومات ثقافية فرعية تحت مظلة ثقافة المواطنة. وقيام نمط انتاج اقتصادي حديث، وتكنلوجيا حديثة وصناعة متطورة، وخدمات زراعية متطورة، وتجارة واسعة... الخ. متجاوزاً نمط الانتاج التقليدي أو الريعي، وبالتأكيد فإن هذا النمط الحديث يساعد كثيراً على بلورة مفهوم المواطنة وانتاج علاقات اجتماعية تتجاوز القوى التقليدية ونظامها الاجتماعي، مع ملاحظة أنّ المقصود بتجاوز نظامها الاجتماعي لا يعني التجاوز الكامل لما فيه من تفصيلات تتعلق بالقيم الأخلاقية، ولكن المقصود تجاوز علاقة الهيمنة والسلطة التي هي امتياز للشريحة المسيطرة في ذلك البناء الاجتماعي. وكذلك تكوين نمط سكن حضري مدني غالب، فكلما كانت المدن واسعة ومتكاملة كلما انحسرت الفروقات بين التكوينات الاجتماعية واصبحنا اقرب إلى الاندماج الاجتماعي أو التكامل الاجتماعي. والاتجاه نحو بناء مجتمع مدني ومؤسسات مجتمع مدني من شانه أنّ يزيد من المشاركة السياسية في الحياة العامة وأن يعمق

من مفهوم المواطنة. التوزيع العادل للثروات، لعله يأتي بثمار وفوائد في هذا الطريق اسرع من العوامل الاخرى ويحل ازمة التوزيع التي إنْ بقيت تعد عائقاً خطيراً بحق مواطنة أي مواطن. ولا يفوتنا أنّ نذكر بان الخصائص المشار إليها أعلاه تسند الواحدة الاخرى وجميعها على المستوى نفسه من الاهمية ويعد تجاوز احدهما انتقاصاً من الاخرى. ففي التجارب الديمقراطية الغربية لطالما تم تفسير اتساع المشاركة السياسية وتبلور مفهوم المواطنة باعتبارات اجتماعية – اقتصادية وضحها بعض الباحثين كما يأتي[٢٢]:

١- مع التحول من اقتصاد الكفاف إلى الاقتصاد النقدي ومع التصنيع ونمو المدن وازدياد التعليم، ظهرت قوى اجتماعية جديدة : عمال، تجار، اصحاب مهن، استشعرت في نفسها القدرة على تشكيل مصيرها، فطالبت بجزء من القوة السياسية.

٢- ادى دفاع المثقفين من فلاسفة وكتاب وصحفيين وغيرهم، عن قيم المساواة والحرية، إلى تغذية المطالبة بمشاركة اوسع في العملية السياسية. كما ساعدت نظم الاتصال الحديثة على انتشار الافكار الجديدة حول الديمقراطية وحقوق المواطن بشكل اسرع، وسهولة نسية.

٣- في اطار صراع القوى السياسية، لجأت الطبقة الوسطى في صراعها ضد الارستقراطية، إلى الطبقة العاملة ودعت إلى التوسع في حق الاقتراع العام.

٤- التدخل المتزايد للدولة في شؤون الافراد العامة وأهميته لحياة المواطنين، استوجب المطالبة المتنامية بمنح الحقوق السياسية للأفراد والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية.

وهنا تربط الديمقراطية وثقافة المواطنة بعملية التحديث وبعملية التقدم وبعملية التنمية البشرية والاقتصادية بأشكالها المختلفة، واي محاولة لتصوير الديمقراطية، بشكلياتها السياسية والقانونية، دون الاخذ بنظر الاعتبار ابعادها الاجتماعية والاقتصادية، فأن ذلك سيبقيها ناقصة.

ثانياً – الشروط الثقافية والتربوية :

إذا كانت الوطنية هي عاطفة وشعور بالانتماء إلى الوطن أي أنها ترتقي لتكوين قيمة روحية، فالمواطنة كذلك قيمة معنوية، لكنها علاوة على ذلك، مفهوم قابل لأن يتحول إلى مجموعة من الاجراءات والممارسات التي من خلالها نستطيع القول بأن تصرفاً ما يعد دليلاً على مواطنة مواطن ما، ومثلما أنّ لكل نظام سياسي ثقافة تسنده فان للنظم الساعية لبناء الديمقراطية (ثقافة المواطنة)، لها قيم ومعايير سلوكية متعددة يمكن اجمالها على النحو الاتي: احترام الاخر فلا يعود هنالك أنا مطلقة تحتكر الحقيقة والكمال لنفسها وتنكرها عند غيرها، إنّ احترام الآخر يعني الاقرار بوجود رأي آخر مما يتيح المجال لحرية الرأي، وللتعددية الفكرية والسياسية، أيضاً تشكل قيمة التسامح جزءاً من تلك الثقافة، إذ بقدر ما تبدو قيمة التسامح معنوية واخلاقية فأنها بالضرورة تعني القبول بالآخر مهما كان مختلفاً عنا، أي أنها استعداد نفسي للقبول بالآخر فكرياً وسياسياً والاستعداد النفسي لتقبل حلول الآخر في السلطة بالتداول السلمي وصناديق الاقتراع ميدان حسم الصراع السياسي وليس الاحتكام إلى السلاح. القرار السياسي تصنعه الأغلبية في البرلمان على أنّ تحترم رأي الأقلية، وأن لا يلحق القرار ضرراً بالمصالح الحيوية للأقليات. وحرية الصحافة والإعلام مكفولة، فالتعبير الحر عن الراي أحد ابرز اركان الديمقراطية ومن شأنه تعزيز مفهوم المواطنة. ولمؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية دوراً هاماً، يمكن أنّ تقوم به في بناء ثقافة المواطنة، كالأسرة والمدرسة والجامعة والمسجد وأماكن العبادة والإعلام وقنواته المتعددة. كما أنّ ممارسة الانتخابات وما يرافقها من عمليات الدعاية والسجال أثر في خلق ثقافة المواطنة أو ثقافة المساهمة.

ولعل النتيجة الرئيسية التي قد تتمخض عن ما سبق ذكره من اشتراطات أو مستلزمات، من شأنها أنّ تنتج لذلك المجتمع هوية وطنية هي ليست عرقية ولا طائفية أو مذهبية ولا عشائرية، إنما هي هوية المواطنة كعامل مشترك ورابط يوحد أبناء المجتمع، وخصوصاً في المجتمع التعددي.

ويمكن القول أنّ مجتمعاً يتسم بثقافة سياسية عالية (ثقافة مواطنة) إذا كان يدرك تماماً المسؤولية السياسية القصوى الملقاة على عاتق النظام السياسي كونه مجرد منظم ومنسق للحياة المدنية، على الارض بين افراد المجتمع ومؤد للحقوق المكتسبة للفرد والمجتمع وفق معايير العدل والمساواة.

كما يمكن القول أنّ مجتمعاً يتسم بثقافة سياسية ضعيفة إذا ما تراكم لديه أرث عقيم من القيم البالية التي تحدد علاقته بالنظام السياسي، التي من شأنها المساهمة بجهل المسؤولية المناطة بذلك النظام والجهل بالحقوق المكتسبة التي من الواجب على النظام ادائها ومراعاتها والسعي لتحقيقها[٢٣].

إذا كانت ادوات التنشئة الاجتماعية على ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان متعددة، وكلها لها ادوار مهمة يمكن لها أنّ تؤديها، غير أنه من المفيد الإشارة إلى ابرز مؤسستين لهما الاثر الواضح في ذلك وهما:

١- المؤسسة التعليمية: تعد بمختلف مستوياتها المجال الأمثل لترسيخ قيم المواطنة، عبر التعليم والتنشئة والتوعية، وهي الوظائف التي يتم تطبيقها عبر المناهج والبرامج الدراسية والانشطة والدورات والمباريات والمسابقات الثقافية والرياضية والنشاطات المتنوعة. لذا، فقد اهتمت بعض المنظمات العالمية، كاليونسكو ومنظمة العفو الدولية، على سبيل المثال، بنشر أدلة وقواعد ارشادية للمهتمين بمجال التربية والتعليم حول كيفية تعليم حقوق الإنسان، وادراجها في المنهاج الدراسي للمتعلم. وترى هذه المنظمات أنّ تنمية سلوكيات ايجابية تتعلق باحترام الآخرين والعدالة والتعاون، وقبول الاختلاف، والتحلي بروح المسؤولية، يمكن ادراجها في مرحلة ما قبل الابتدائية والمراحل الابتدائية المبكرة، بينما في المراحل الثانوية يمكن تناول المفاهيم والقيم السابقة على نحو أعمق، وادماج انشطة أخرى تدور حول المواطنة وحقوق المجتمع وقوانينه والصيغ المبسطة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل[٢٤].

٢- مجتمع مدني فاعل: لا يمكن الاستغناء عن دور المجتمع المدني المستقل عن الدولة لدعم خطاب الحرية والمواطنة، لأن غياب هذه المؤسسات يعني استفراد السلطة الحاكمة بالمواطن، واستئثارها بالتشريع والتنظيم والفصل في المنازعات، لذلك يعد وجود مجتمع مدني نشيط ومتيقظ حاجة ملحة للحفاظ على المصلحة العامة، فمن جهة يحمي المجتمع المدني السلطة نفسها، لأنها عندما تستبد تصبح عبئاً ثقيلاً على الدولة والمجتمع، ومن جهة اخرى يحمي هذين الاخيرين من السلطة، لأنها في تغولها تشكل تهديداً لمؤسسات الدولة ولتماسك المجتمع[٢٥].

وبدون شك أنّ في سيادة قيم (المواطنة) ستضمحل التنافر الديني أو الطائفي أو العرقي. وسيحل مبدأ المواطنة كرابط للعيش المشترك والوئام والتعاضد والاتحاد والوحدة.

الخاتمـــــة

إنّ تاريخ مبدأ المواطنة هو تاريخ سعي الإنسان من أجل الانصاف والعدل والمساواة والمشاركة في إدارة شؤونه وحكم نفسه. ولابد من توافر شروط معينة لكي يضحى هذا المبدأ سائدا في حياة المجتمعات الساعية لبناء نظم ديمقراطية، وبعد البحث والدراسة يمكن استنتاج ابرز الشروط الضرورية لبناء مجتمع المواطنة هي كالآتي:

١- وجود نظام ديمقراطي، وزوال حكم الفرد المستبد أو القلة المستبدة واعتبار الشعب مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي.

٢- اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات كما يجب أنّ تتوفر ضمانات وامكانيات ممارسة كل مواطن لحقوق السياسية والمدنية وتولي المناصب العامة.

٣- المساواة القانونية لوحدها غير كافية للتمتع بحقوق المواطنة ما لم تقترن بالتقارب النسبي في الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية والمستوى التعليمي وتوفير فرص العمل والرعاية الاجتماعية.

٤- نشر ثقافة سياسية توكد على أنّ يعامل الأخر المختلف وينظر له كمواطن وأن ينظر إلى المختلف لا كضد بل كشريك فاعل له الحقوق المتساوية مع الأخرين.

٥- فالمواطن تعني حيازة جزء من السيادة والدولة الديمقراطية هي دولة مواطنين.

٦- رزمة حقوق وواجبات قائمة على اساس المساواة الكاملة دون اللجوء إلى معيار تميزي كاللغة أو الدين أو اللون. الخ وأن تترجم الحقوق الدستورية إلى قوانين فاعلة تترجم إلى حريات الاعتقاد وحرية الرأي.

٧- اقتصاد حديث صناعي وليس اقتصاد ريعي شروط اقتصادية انجاز تنمية اقتصادية وبشرية لا تستثني منطقة أو يكون هناك تميز على أساس جغرافي أو مناطقي أو فئوي فالمعدم والمهمش كيف يكون مشاركاً أو مساهماً، ذلك أنّ القاعدة لا مساهمة في الحياة الاجتماعية دون الشعور بمصلحة اجتماعية.

٨- شروط تربوية (تنشئة اجتماعية) لا يوجد مفكر تكلم في السياسة واهمل التربية لا يمكن ايجاد مواطنة مع الرذيلة فكل فكر يفترض الحرية يفترض في الفرد الفضيلة إذا كانت الفضيلة مرتبطة بالأسرة والدين وغيرها من المؤسسات التقليدية، فالأولى أنّ تكون مع المواطنة في الدولة، إذ لا حق بدون واجب، النتيجة النهائية كل مواطن يجب أنّ يكون مواطن مساهم فاعل في المؤسسة المجتمعية والسياسية لبلده.

الهـــوامـــش و المصـــــــادر

(١) محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، بغداد: مكتبة النهضة، ١٩٨٣، ص ٧٢٨.

(٢) رشدي بو زكري، المواطنة ودورها في بناء الدولة القوية الكويت نموذجا، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة محمد خيضر – بسكرة (الجزائر)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، للعام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤ ن ص٤-٥

(٣) علي خليفة الكواري، "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد ٢٦٤، شباط ٢٠٠١، ص ١٢٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٢٠- ١٢١.

(٥) حفيظة شقير ويسرا فراوس (اعداد)، الشباب والمواطنة الفعالة، صندوق الامم المتحدة للسكان- ائتلاف حافلة المواطنة، تونس، ٢٠١٤، ص١٢.

(٦) سامح فوزي، المواطنة، القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧، ص، ٩- ٢٣.

(٧) وجيه كوثراني، "المواطنة: المفهوم والمسار التاريخي"، مجلة التسامح، العدد ١٥، صيف ٢٠٠٦، ص ٤٤-٤٥.

(٨) ارسطو طاليس، السياسة، ترجمة : احمد لطفي السيد، بيروت: منشورات الجمل، ٢٠٠٩، ص ١٨٩-١٩٠.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

(١٠) جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ترجمة: ذوقان قرقوط، بغداد: مكتبة النهضة، ١٩٨٣، ص ٥١.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٥٠.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٥١.

(١٣) وجيه كوثراني، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢-٤٤.

(١٤) علي اسعد وطفة، "التجليات الانسانية في مفهوم المواطنة"، مجلة التسامح، العدد١٥،صيف ٢٠٠٦، ص ١٣٤.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٣٦.

(١٦) دير يك هيتر، تاريخ موجز للمواطنية، ترجمة: آصف ناصر و مكرم خليل، بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٧، ص ١٨.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٨) لاري دايموند و مارك ف. بلاتنر، الديمقراطية ابحاث مختارة، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٦، ص١٤.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣١-٣٢.

(٢٠) هيلين تورار، تدويل الدساتير الوطنية، ترجمة: باسيل يوسف، بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٤، ص ٣٩٥.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٩٧.

(٢٢) كمال المنوفي، اصول النظم السياسية المقارنة، الكويت : شركة الربيعان، ١٩٨٧، ص ٣٣٩-٣٤٠.

(٢٣) فايد العليوي، الثقافة السياسية في السعودية، الدار البيضاء- بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠١٢، ص١٣.

(٢٤) المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، الرباط، ٢٠١٤، ص ٩.

(٢٥) احمد بو دراع، " المواطنة: حقوق وواجبات "، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٤٣-٤٤،صيف- خريف، ٢٠١٤، ص ١٥٠.

Citizenship's Culture : Its Concept and Objective Conditions

Assistant Prof. Dr. Shaker A. Fadhil
College of Law and Political Science - University of Diyala

Abstract

A process of accessing to a society of citizenship is the goal of every democratic system. Citizenship is the core stone of democratic practices as it is the goal and the mean as well. Without citizenship, democracy becomes a form with no content, and therefore the subject is important from this aspect.

A political system has to have a kind of education that supports it. Democracy-seeking systems have a culture of citizenship, embodied in multiple values, norms of behavior and traditions, such as: respect the other so there is no longer an absolute Ego that monopolizes truth and perfection for itself but denies others. Undoubtedly, respecting the other does mean acknowledging the existence of another opinion, which allows freedom of opinion and political and intellectual pluralism. The value of citizenship is also the value of tolerance. As much as the value of tolerance seems to be moral and morale, it necessarily means accepting the other intellectually and politically, and the psychological readiness to accept submitting authority peacefully and periodically. The ballot box is then the arena for resolving such political conflict, not resorting to arms, and other principles that will enhance the concept of citizenship as well.

Recently, the concept of citizen has to exceed the traditional one that restricts only to the resident on the homeland. The concept of the citizen is the person involved and influenced in government and political power by various means. In order to promote the culture of citizenship, a number of conditions must be met. This is what the research has attempted to address, through the research axes that have been divided into two chapters .

The first chapter addresses the study of citizenship concept and pursues its historical evolution. The second one deals with a number of conditions for the development of the culture of citizenship. Including: political conditions, legal conditions, social conditions, educational and cultural conditions.